وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار
كلية العلوم الإسلامية

مُحَاضَرات
في عِلْم المَنْطِق

إعداد

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد سلمان داود

التدريسي في كلية العلوم الإسلامية / جامعة الأنبار

المرحلة الأولى

فهرس الموضوعات	
الموضـــوع	الصفحة
تمهيد: لمحة تاريخية عن علم المنطق	**2**
المبحث الأول: حكم الاشتغال بعلم المنطق وتعريفه وموضوعه وفائدته	**5-3**
المبحث الثاني: أنواع العلم الحادث: **أولاً: التصور، ثانياً: التصديق، ثالثاً: النظر**	**7-6**
المبحث الثالث: الدلالة وأقسامها	**9-8**
المبحث الرابع: الألفاظ	**13-10**
أولاً: المفرد وأقسامه	**10**
ثانياً: المركب وأقسامه	**11**
ثالثاً: أقسام الاسم باعتبار اتحاد معناه وتعدده	**12**
رابعاً: أقسام الاسم باعتبار مفهومه	**13**
المبحث الخامس: مبادئ التصورات	**17-14**
أولاً: الكُلِّيّات الخمس	**15-14**
ثانياً: المقولات العشر، ثالثاً: بيان الكل والكلية والجزء والجزئية	**17-16**
المبحث السادس: مقاصد التصورات (المعرّفات وشروطها)	**19-18**
أولاً: معنى المعرِّف وأقسامه	**18**
ثانياً: شروط التعريف	**19**
المبحث السابع: مبادئ التصديقات (القضايا وأحكامها)	**26-20**
أولاً: تعريف القضية وأقسامها	**20**
القسم الأول: القضية الحملية	**22-21**
القسم الثاني: القضية الشرطية	**24-23**
ثانياً: التناقض، ثالثاً: العكس المستوي	**26-25**
المبحث الثامن: مقاصد التصديقات (القياس ولواحقه)	**40-27**
أولاً: القياس وأقسامه	**28-27**
القسم الأول من أقسام القياس: القياس الاقتراني	**34-28**
النوع الأول من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الحملي	**33-28**
النوع الثاني من نواع القياس الاقتراني: القياس الاقتراني الشرطي	**34**
القسم الثاني من أقسام القياس: القياس الاستثنائي:	**35**
ثانياً: لواحق القياس: الاستقراء، التمثيل	**37-36**
ثالثاً: أقسام الدليل باعتبار مادته: برهاني، جدلي، خطابي، شعري، سفسطي	**40-38**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

تمهيد
لمحة تاريخية عن علم المنطق

الحمد لله المنعم على الإنسان بالعقل والتفكير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي إلى الطريق الواضح المنير، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فمنذ أن كان الإنسان على ظهر هذه البسيطة شرع يفكر ويناقش ويعترض ويستدل بمقتضى فطرته التي فطره الله عليها، ولم يكن لديه آنذاك قانون فكري مسجل يتحاكم إليه إذا دخل مع غيره في حلبة المناقشة في امر ما لاسيما أنَّ الناس بمقتضى فطرتهم الاجتماعية لابُدَّ لهم من مناقشة وإبداء الآراء والبراهين على صحة ما يذهبون إليه.
وكان لفلاسفة اليونان السبق في وضع علم المنطق وقوانينه، ويرجه سبب ظهوره عندهم إلى بروز جماعة من السفسطائيين يلونون الحقائق، ولا يُقرّون بوجود مبادئ يقينية ثابتة، فانبرى لمعارضتهم ما يُسمَّون بالحكماء، مثل: سقراط، ثمَّ جاء بعده أفلاطون، ومن بعدهم جاء أرسطو طاليس، ورأى أنَّ الناس لديهم هذا القانون الذي يضبط الأفكار، وينظم طرق البحث والتفكير، فاعتزل الناس مدة وعكف على استخراج هذا القانون الذي تعصم مراعاته الفكر عن الخطأ، وسُمِّيت هذه القواعد التي توصل إليها بـ(علم المنطق)، أي: طريق التفكير.

ولمَّا آل الأمر إلى علماء المسلمين في العصر العباسي، الذي تُرجمت فيه الكثير من كتب اليونان، درسوا هذه القواعد ومحصُّوها وهذَّبوها، وأضافوا إليها، وبرهنوا على صحة الصحيح منها، وما زال العلماء منذ ذلك العصر يؤلفون في هذا العلم، فمِنْ مطوِّل، ومِنْ مختصر، ومِنْهم المبسط، ومِنْهم المُعقّد، ومنهم النَّاظم، ومنهم الناثر.

ولقد بلغ اهتمام علماء المسلمين بهذا العلم أن أدخلوه إلى العلوم الإسلامية، من: عقيدة، ونحو، والفقه وأصوله، وغير ذلك.
ومن أبرز الأعلام الذين برعوا في هذا العلم: الكندي (ت256هـ)، والفارابي (ت 339هـ)، وابن سينا (ت427هـ)، والغزالي (ت505هـ).

المبحث الأول
حكم الاشتغال بعلم المنطق وتعريفه وموضوعه وفائدته

أولاً: الخلاف بين العلماء في مشروعية الاشتغال بعلم المنطق:

إنَّ الخلاف في جواز الاشتغال بعلم المنطق إنَّما هو بالنسبة لما خالطه من كلام الفلاسفة وشبههم؛ لذا اعترض كثيرٌ الفقهاء على دراسة علم المنطق وتدريسه، ويقولون إنَّ أحداً السلف الصالح لم يتكلم فيه.

ويمكن أن نُبيَّن هذه المسألة بأنَّ الناس كانوا في أسبقيتهم لا يحتاجون إلى مثل تلك العلوم؛ لأنَّهم كانوا بسليقتهم عارفين بها ومتمكنين من العلوم أمثال: النحو والكلام وقواعده، وما إلى ذلك، وبعد أن دخل إلى البلاد الإسلامية الكثير من العلوم – ولا سيما بعد الفتح الإسلامي – واختلطت بالعلوم الإسلامية، كان لابُدَّ من إنشاء قوانين لحفظ اللسان مثل: النحو، وقوانين حفظ التفكير مثل: المنطق، وغيرها، فإنَّ قانون النحو لم يكن موجوداً إلا بعد أن فشا الجهل في الناس فوضع العلماء قانون النحو الذي حلَّ هذه المشكلة، فكان لابُدَّ من وجود قوانين في كل أصناف العلوم كالصرف والنحو والفقه والتفسير وغيرها.

أما الاشتغال بعلم المنطق، فقد اختلف العلماء فيه على أقوال:

القول الأول: التحريم:

وعلى هذا القول الإمام النووي، وابن الصلاح، وجماعة من السلف، ووجه المنع فيه عندهم هو الخشية من تمكن ما خالطه من شُبه وعقائد زائفة في قلب المشتغل به.

القول الثاني: الوجوب:

وهو قول الإمام الغزالي ومن تبعه، وقال: "إن من لم يعرفه لا ثقة بعلمه"، وحجتهم: أنَّه يعصم الفكر عن الخطأ، ولا غنى عنه في الدفاع عن عقائد الإسلام.

القول الثالث: جواز الاشتغال به:

وذلك لمن كان له عقل نيِّر، وذهن حاضر، ممارساً للكتاب والسنة؛ لأنَّه قد حصَّن عقيدته فلا يضره ولا يؤثر فيه اطلاعه على ما خالط هذا العلم من شُبهٍ وعقائد زائفة.

القول الراجح:

هو القول الثالث؛ لأنَّه يُقارب بين وجهة نظر القولين السابقين، فالذي له فهم واطلاع على القضايا الشرعية يجوز له الاشتغال بهذا العلم؛ لأنَّهم يُميّزون المعتقدات السليمة من سواها، ومن جهة أخرى أصبحت دراسة علم المنطق من الأمور المهمة لتغلغل علم المنطق واختلاطه بالكتب الشرعية من العقائد والكلام، والفقه، ومناهج التفسير وغيرها.

ثانياً: تعريف علم المنطق لُغةً واصطلاحاً:

أ-المنطق لغة يطلق على ثلاثة معاني:

1-الإدراك الكلي.

2-القوة العاقلة التي هي محل الإدراك.

3-على التلفظ الذي يُبرِزُ ذلك.

ب-المنطق في الاصطلاح:

أما اصطلاحا فيُعرَّف المنطق بالحدِّ أي: من جهة موضوعه، وبالرَّسم، أي: من جهة فائدته.

1- تعريف المنطق بالحدّ (من جهة موضوعه): هو علم يُبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث إنَّها توصل إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

شرح التعريف:

المراد بـ"**العلم**": القواعد الكلية، وينقسم إلى: تصور، وتصديق، والمراد بالتصديق: إدراك النسبة التامة الخبرية على سبيل الإذعان والتسليم، والتصور إدراك ما عداها.

فمثال التصور: إدراك صورة العالم، وصورة الحدوث، ومثال التصديق: إدراك وقوع النسبة بين العالم والحدوث، فنقول: العالم حادث.

و"**المعلومات التصورية**": هي المعاني المدركة المنسوبة إلى التصور، و"**المعلومات التصديقية**": المنسوبة إلى التصديق.

و"**المجهول التصوري**"، هو: الذي يُتوصل إلى العلم به عن طريق معلومات متصورة نستحضرها من المعلومات المدركة عندنا ونرتبها ترتيباً خاصاً فيكون تعريفاً، أو قولاً شارحاً، فنقول مثلاً: الحيوان جسم متحرك بالإرادة، والمثلث سطح مستو محاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة.

و"**المجهول التصديقي**"، هو: الذي يُتوصل إلى العلم به بواسطة معلومات تصديقية نستحضرها من بين المعلومات التصديقية المدركة عندنا ونرتبها ترتيباً خاصاً بحيث تصير قياساً موصلاً إلى التصديق بكل منهما، فنقول مثلاً: العالم حادث، ومحمد رسول الله.

فقولنا: العالم حادث، نتوصل إليه، من كون العالم متغير، وكل متغير حادث، فالنتيجة: العالم حادث.

وقولنا: محمد رسول الله، نتوصل إليه من كون محمد مؤيد من الله بالمعجزة، وكل مؤيد من الله بمعجزة رسول الله، فالنتيجة: محمد رسول الله، وهكذا.

2- تعريف المنطق بالرَّسم (من جهة فائدته): هو قوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

ثالثاً: موضوع علم المنطق وفائدته:

أ- موضوع علم المنطق:

إنَّ موضوع كل علم هو ما يبحث فيه ذلك العلم، وموضوع علم المنطق هو: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التوصل بهما إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

فالمنطق لا يبحث عنهما من حيث كونهما صالحين للإيصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي.

فإنَّ الجنس، كـ(**الحيوان**)، والفصل كـ(**الناطق**)، لا يبحث عنهما المنطق مع كونهما مَعْلُومَيْنِ تَصَوُّرِيِّيْنِ، إلا من حيث كيفية تركبهما ليوصلا إلى مجهول تصوري وهو الإنسان.

ويُسمَّى ذلك المعلوم التصوري الذي يُوصل إلى مجهول تصوري: (مُعرِّفاً)، أو (قولاً شارحاً).

وكذلك نرى قضايا متعددة لا يُعنى بها المنطق إلا من هذه الجهة، فمثلاً هاتين القضيتين:

- العالم متغيِّر.

- وكل متغيِّر حادث.

لا يتناولهما المنطقي بالبحث، مع كونهما مَعْلُومَيْنِ تصديقيين، إلا من حيث إنَّهما كيف يُؤَلفان تأْلِيفاً خاصَّاً، فيصير المجموع قياساً موصلاً إلى مجهول تصديقي، وهو قولنا: **العالم حادث.**

ويُسمِّى المعلوم التصديقي المُوصِل إلى مجهول تصديقي: (دليلاً) أو (حُجَّة).

ب-فائدة علم المنطق:

إنَّ اهتمام العلماء بعلم النطق يأتي لما له من فائدة كبيرة يمكن إجمالها بالآتي:

1-يضع القوانين العامة التي يعمل الفكر بمقتضاها، وبمراعاتها يتمكن الإنسان من تمييز الصواب من الخطأ، ومعرفة الحق من الباطل، وتتبيّن له مواطن الخلل في التفكير، وأنواع الخطأ وأسبابه.

2- يربي في الإنسان ملكة التفكير الصحيح فينمي فيه ملكة النقد وتقدير الأفكار ووزن البراهين والحكم عليها بالكمال والنقص والصحة أو الخطأ، ويوقظ فيه قوة الإدراك.

3- يُنْضِج عقل الإنسان الذي يمثل أداة التفكير عنده، وبواسطته يتوصل إلى العلوم والمعارف الإنسانية.

4- يعدُّ علم المنطق معياراً يُؤمِّن ضوابط وقواعد عقلية توجه التفكير عند الإنسان في الحصول على معارف وعلوم صحيحة.

المبحث الثاني
أنواع العلم الحادث

يُقسم العلم إلى: علم قديم، وهو صفة من صفات الباري عزَّ وجلَّ، وعلم حادث، وهو المقصود بالبحث في علم المنطق.

ويُقسم العلم الحادث إلى: تصور، وتصديق، ولابُدَّ من معرفة كل من التصور والتصديق:

أولاً: التصور:

هو إدراك أي مفرد مادي أو معنوي، وذلك بحصول صورته في الذهن من غير حكم عليه بنفي أو إثبات، كإدراك صورة العالم وصورة الحدوث.

ويُقسم التصور بدوره إلى: بديهي (حضوري)، ونظري (كسبي، حصولي).

أ- **التصور البديهي:** ما يدركه العقل بداهة بلا تأمل ولا بطلب الدليل، كإدراك معنى الحرارة، والبرودة، والملوحة، والنعومة، فهذا الأشياء لا نحتاج في إدراكها إلى دليل ونظر.

ب- التصور النظري: ما يدركه العقل بالنظر والتأمل في الأدلة أو النظر فيما عُلم لتحصيل ما جُهل، مثل ادراك معنى الإنسان، ومعنى المثلث، ومعنى النبات، فهذه الأشياء نحتاج في إدراكها إلى دليل ونظر.

ثانياً: التصديق:

هو ادراك وقوع النسبة التامة الخبرية بين مفردين فأكثر، أو عدم وقوعها، كادراك وقوع نسبة الحدوث إلى العالم في قولنا: العالم حادث.

ويُقسم التصديق أيضاً إلى: بديهي، ونظري.

أ- **التصديق البديهي:** ما يدركه العقل بداهة بلا تأمل ولا بطلب الدليل، مثل: إدراك أنَّ الكل أعظم من الجزء، وإدراك أنَّ الواحد نصف الاثنين، ونحو ذلك، فهذه قضايا بديهية لا تحتاج إلى تأمل ونظر، لأنَّها معروفة لدى الإنسان بداهة.

ب- التصديق النظري: ما يدركه العقل بالنظر والتأمل في الأدلة أو النظر فيما عُلم لتحصيل ما جُهل، مثل: إدراك أنَّ العالم حادث، وأنَّ الأرض كروية، وأنَّ المعدن يتمدد بالحرارة، ونحو ذلك، فهذه قضايا تفتقر إلى التفكير والاستدلال لكي يتم التوصل إلى معرفتها وأدراكها.

ثالثاً: النظر:

هو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول، أي ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى العلم بمجهول.

1- فإن كان تصوراً، سُميّتْ تلك المعلومات المرتبة: (مُعرِّفاً) أو (قولاً شارحاً).

2- وإن كان تصديقاً، سُميّتْ تلك المعلومات المرتبة: (دليلاً) أو (حُجَّة).

وفيما يأتي توضيح ذلك بالمثال:

مثال الأول: إذا علمنا معنى (الحيوان)، ومعنى (الناطق)[1] متفرقين، فإذا جمعناهما ثمَّ رتبناهما هكذا: (الحيوان الناطق)، حصل من ذلك الترتيب العلم بما لم يكن معلوماً قبلُ، وهو تصور: حقيقة الإنسان، أنَّه: حيوان ناطق.

ومثال الثاني: إذا عرفنا هاتين القضيتين: (العالم متغيّر)، و(كل متغيّر حادث)، كلاً منهما على حِدةٍ، فإذا جمعناهما، ثمَّ رتبناهما هكذا:

- العالم متغيّر.
- كل متغيّر حادث.

حصل من هذا الترتيب العلم بما لم يكن معلوماً من قبلُ، وهو التصديق بأنَّ العالم حادث.

---

(١) الحيوان مأخوذ من الحياة وهو ما يدل على النمو والتكاثر والحركة، والناطق الذي يمتلك قوة عاقلة مفكرة فطره الله عليها، وبها تميز عن جميع العجماوات وهي مناط التكليف والأمانة التي حمله إيّاها.

المبحث الثالث
الدلالة وأقسامها

أولاً: تعريف الدلالة:

هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر.

ويُسّمى الشيء الأول: الدَّال، ويُسمّى الثاني: المدلول.

ثانياً: أقسام الدلالة إجمالاً:

وتنقسم الدلالة من حيثُ الإجمال إلى قسمين: دلالة لفظية، ودلالة غير لفظية، وكل واحدة منهما تنقسم إلى ثلاثة أقسام: عقلية، طبعية، وضعية، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- الدلالة العقلية: وهي ما دلت على المعنى بواسطة العقل، **وتكون عقلية لفظية** مثل: دلالة الصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ، **وتكون عقلية غير لفظية**، مثل: دلالة الصنعة على الصانع، ودلالة الدخان على النار.

ب- دلالة طبعية: وهي ما دلت على المعنى بواسطة اقتضاء الطبع، **وتكون طبعية لفظية**، مثل: دلالة: الأنين على المرض، **وتكون طبعية غير لفظية**، مثل: دلالة الحمرة على الخجل.

ج- دلالة وضعية: وهي ما دلت على المعنى بواسطة الوضع، **وتكون وضعية لفظية**، مثل: دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، **وتكون وضعية غير لفظية**، مثل: دلالة الإشارة باليد على جهة الصدر على معنى أقبل، ودلالة الصور والألوان في المصورات الجغرافية على البلاد والسهول ...الخ.

ثالثاً: الدلالة اللفظية الوضعية وأقسامها:

أ- المراد بالدلالة اللفظية الوضعية: اللفظ الدال على معناه بواسطة الوضع، مثل: دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة لفظ المثلث: على سطحٍ مستو محاط بثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة.

ب- اختصاص علم المنطق بدراسة الدلالة اللفظية الوضعية:

المعهود بالدراسة في علم المنطق من بين الدلالات إنَّما هو الدلالات اللفظية الوضعية؛ وذلك لأنَّها أسهل، وكونها منضبطة، وأعمُّ فائدة من غيرها.

أمَّا كونها أسهل، فهي لا تحتاج إلى شيء آخر سوى العلم بالوضع.

وأمَّا كونها منضبطة، فهي بخلاف غيرها من الدلالة العقلية والطبيعية، فإنَّهما لا تنضبطان، لاختلاف الطبائع والعقول.

وأمَّا كونها أعمُّ فائدة من غيرها؛ فلأنَّ اللفظ يدلُّ على المحسوس والمعقول، ويمكن التفاهم به مع كل شخص يعلم وضعه.

ج- أقسام الدلالة اللفظية الوضعية:

تنقسم الدلالة اللفظية الوضعية إلى ثلاثة أقسام:

1- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له وضعاً حقيقياً أو مجازياً.

وهي الأصل في الألفاظ، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، وسُمِّيت مطابقة لمطابقة الفهم الحاصل لمعنى اللفظ الموضوع.

2- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الذي وضع له.

كدلالة الإنسان على الحيوان فقط، أو دلالة الحجر على الجماد، وسميت تضمنية؛ لأنَّها تدل على جزء المعنى الذي يتضمنه اللفظ.

3- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له، لازم له عقلاً أو عرفاً، وسُمِّيت بذلك، لاستلزام اللفظ معنى خارجاً عن معناه لزوماً عقلياً أو عرفياً.

اللزوم العقلي: ما يحكم العقل بثبوته، كاللزوم بين الأثر والمؤثر.

واللزوم العرفي: ما يلزم العقل بثبوته بعد تتبع العادة وتكرر اللزوم فيه، ولا يمنع العقل تخلفه، كاللزوم بين الغيث والنبات.

المبحث الرابع
الألفاظ

إنَّ علم المنطق لا بحث له في الألفاظ إلا من حيث إنَّها سمات ورموز تدل على المعاني، ولما كثُر الاحتياج فيه إلى فهم العبارة جعلوا بحث الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني باباً من المنطق تبعا لا أصالة.

واللفظ الدال على معناه الموضوع له قسمان: الأول: المفرد، والثاني: المركب، وإليك بيان كل منهما:

أولاً: المفرد وأقسامه:

هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

وهذا يصدق على مفرد لا جزأ له أصلاً كهمزة الاستفهام، أو مفرد له جزء لا يدل على جزء معناه المراد كـ(زيد)، فالزاي لا تدل على جزء معناه، كما يصدق ذلك على أي مركب وصفي أو إضافي عند جعله علماً حيث يصبح كل جزء منه كالزاي من زيد، مثل: عبدالله (علماً على ذات مسماة بهذا الاسم).

وينقسم اللفظ المفرد باعتبار ما يدلُّ عليه إلى: اسم، وكلمة، وأداة.

أ- **الاسم:** هو ما دل على معناه استقلالاً، ولم يدل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة، مثل: خالد، الفاكهة.

ب- الكلمة: ما دلَّ على معناه استقلالاً ودلَّ بهيئته على أحد الأزمنة، مثل: حضر، يذهب، فهذه الأزمنة يُسميها أهل المنطق بالكلمة، وعند النحاة تسمى هذه الأزمنة بالفعل، أي: ماضي أو حاضر أو مستقبل.

ج- الأداة: هو اللفظ الذي لا يستقل في الدلالة على مفهومه، فهو أداة عند أهل المنطق، مثل: إلى، مِن، على، هل،...، ويُصطلح عليه في عرف النحاة: الحرف.

وتقسم الأداة عند أهل المنطق على قسمين: زمانية وغير زمانية.

1- فالزمانية: هي ما دلَّتْ على الزمان، مثل: كان الناقصة وأخواتها.

2- وغير الزمانية: كلفظ (هو)، في قولنا: زيد هو كاتب، ولفظ (في) في قولنا: محمد في المدرسة.

ثانياً: المركب وأقسامه:

هو ما دلَّ جزؤه على جزء معناه، مثل: زيد قائم.

ينقسم المركب من حيث إفادته إلى قسمين: مركب تامّ الفائدة، ومركب غير تامّ الفائدة، وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- مركب تامّ الفائدة: وهو ما أفاد فائدة تامة يصح السكوت عليها.

بمعنى أنَّه جملة مفيدة في عرف النحاة، مثل: هل ضرب زيد خالداً؟

<u>وينقسم المركب التام إلى قسمين:</u>

1- مركب تام خبري: وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته، مثل الأرض أصغر من الشمس.

2- مركب تام إنشائي: وهو ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، مثل الأمر والنهي والنداء.

ب- مركب غير تام الفائدة: وهو ناقص الفائدة: وهو ما لا يحسن السكوت عليه، مثل: هل خالد؟

وينقسم المركب غير تام إلى قسمين:

1- مركب تقييدي: وهو ما كان الجزء الثاني فيه قيداً للأول، مثل: رجل فاضل، وهذا المركب يطلق عليه تقييدي توصيفي؛ لأنَّه قام بوصف الرجل بأنَّه فاضل فسُمِّيَ توصيفياً.

وقد يكون تقييدي إضافي، مثل: كتاب علي، فسُمِّيَ إضافيّاً؛ لأنَّه أضاف الكتاب إلى علي.

2- مركب غير تقييدي: وهو ما لم يقصد بالجزء الثاني منه تقيد الأول، مثل: أن نحضر، من المدرسة، ذهب إلى.

والذي يُعتمد لدى المناطقة وهو المركب التامّ الخبري؛ لأنَّه الموصل إلى المطالب التصديقية.

والمركب غير التام التقييدي بقسميه: التوصيفي والإضافي؛ لأنَّه موصل إلى المطالب التصورية.

ثالثاً: أقسام الاسم باعتبار اتحاد معناه وتعدده:

بعد بيان كل من المفرد والمركب التي تعدُّ من مباحث الألفاظ، لابُدَّ من بيان أقسام الاسم باعتبار اتحاد معناه وتعدده، لكي تكتمل الفائدة، ولكون الأسماء من المباحث المهمة التي يجب على طالب العلم التعرف على أقسامها، وهي كالآتي:

1- أسماء الأعلام: مثل زيد وعمرو وبغداد، فكلّ هذه الأسماء تختص بمسمى واحد مع شخص ذلك المسمى وتعينه، فـ(أحمد) مثلاً اسم لعلم يؤدي إلى معرفة شخص مُعيّن فكلما أُطلق هذا الاسم يُعرف بأنَّ المراد به ذلك الرجل، وكلّما أُطلق اسم (بغداد) يُعرف بأنَّ المراد به المدينة المعروفة، وهكذا.

2- الأسماء المتواطئة: هي التي يكون فيها المسمى يوافق المسمى الثاني في اسمه وحدّه معاً، كقولنا: (فرسٌ وفرسٌ)، و(حيٌّ وحيٌّ)، فإنَّ كلاً من هذين الاسمين يوافق الآخر في اسمه؛ لأنَّه لفظ واحد، وكذلك يوافقه في حده.

3- الأسماء المختلفة: أن يكون المسمى يُخالف المسمى في اسمه وحدّه معاً، كقولنا: رجل وحمار، فإنَّهما مختلفان لفظاً وحدّاً، أي مختلفان في رسم كلمة كل واحد منهما، ومختلفان في حدّ كل واحد منهما، فإنَّ الرجل يختلف عن الحمار، فالأول الذي له القوة العاقلة المدركة، بخلاف الحمار الذي ليس له القوة العاقلة المدركة، فهنا نميَّز بين اللفظ والحدّ.

4- الأسماء المشتركة: هو أن يكون المسمى يوافق المسمى في اسمه ويخالف في حدّه، كقولنا: (عين)، فإنها موضوعة للباصرة، وموضوعة للجارية، وللذهب، وللجاسوس، فإنَّ العين وضعت لهذه الأشياء المذكورة من حيث الاسم.

أما من حيث الحدّ فإنَّ الباصرة غير الجارية، فالباصرة مثلاً وُضعت لما يبصر به الإنسان الأشياء، وهي الحدقة الموجودة في رأسه، وهي تختلف عن الجارية فيراد بها عين الماء كقوله تعالى: ﴿**فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ**﴾، فالعين من حيث الأسمية يتفق أطلاقها على أشياء عدة، إلا أنَّها من حيث الحدّ تختلف اختلاف كلياً.

5- الأسماء المترادفة: أن يكون المسمى يُوافق المُسمّى في حدّه ويخالفه في اسمه، مثل: (الأسد، الليث)، و(الهر، القط)، و(البر، القمح)، بمعنى أنَّهما يختلفان في رسم الكلمة واللفظ، ولكنَّهما من حيث الحدّ متشابهان، فإنَّ (الأسد، الليث) مختلفان باللفظ، ولكن من حيث الحدّ متفقان بأنَّ كلاً منهما ملك الغابة، وهكذا.

6- الأسماء المشتقة: أن يكون المسمى يُخالف المسمى في حدّه وفي اسمه الذي خُصَّ نوعه به، إلا أنَّهما يتفقان في صفة من الصفات أوجبت لهما الاشتراك مثل: (ثوب أبيض، طائر أبيض)، فإنَّ كلاً من الثوب والطائر مختلفان في اللفظ وتركيبهما من حيث الحروف، وكذلك في الحدّ فإنَّ الثوب اسم جامد والطائر اسم لحيوان يتحرك ويرى ويأكل، ...، فهما مختلفان في اللفظ والحدّ، وإن تشابها في صفة البياض.

7- الأسماء المنقولة: وهو انتقال اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى آخر، مثل: (الصلاة) التي تعني بالمعنى اللغوي: الدعاء، إلى الصلاة بالمعنى الشرعي بمعناه التعبدي، هو: أفعال وأقوال مخصوصة في أوقات معلومة.

رابعاً: أقسام الاسم باعتبار مفهومه:

يُقسم الاسم باعتبار مفهومه إلى قسمين: جزئي، وكلي.

1- الجُزْئيّ: وهو الاسم الذي يصدق على مسمى المفرد، مثل اسم العلم واسم الإشارة (هذا)، وعلى الضمير (أنا)، فإنَّها تدل على مسمى المفرد سواء بالاسم أم بالإشارة أم بالضمير.

2- الكُلِّيّ: هو الاسم الذي يصدق على أفراد كثيرين مثل: إنسان، معدن، حيوان، فإنَّ كلاً منها أسماء، وكل واحد منها يصدق على أفراد كثر، فإنسان يصدق على: زيد وخالد، وبكر...، ومعدن يصدق على: الذهب، والفضة، النحاس، ..، وحيوان يصدق على: الإنسان، الطير، الحمار، ...

المبحث الخامس
(مبادئ التصورات)

أولاً: الكُلِّيّات الخمس:

يُقسم الكُلِّيّ باعتبار ماهيته إلى خمسة أقسام: نوع، وجنس، وفصل، وخاصة، وعرض عام؛ لأنَّ الكلي لا يخلو من كونه ذاتيّاً أو عرضيّاً.

فالكلي الذاتي: كُلِّيّ لا يخرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي ما يدخل في حقيقة جزئية فيصدق الذاتي على الجنس والنوع والفصل، فالجنس مثل: حيوان، والنوع مثل: الإنسان بالنسبة للحيوان، والفصل كالناطق بالنسبة للإنسان.

والكلي العرضي: كلي خرج في مفهومه عن الماهية والذاتية، أي: ما لا يدخل في حقيقة جزئية فيصدق على الخاصة، والعرض العام، فالخاصة كالضاحك بالنسبة للإنسان، والعرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان وغيره.

وفيما يأتي بيان الكُلِّيّات الخمس:

1- الجنس: هو كلي مقول على الكثرة المختلفة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالحيوان بالنسبة للإنسان والفرس وسائر الحيوانات، فهذه كليات مختلفة الحقيقة تشترك فيما بينها بماهية الحيوان، إذا فالجنس يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين مختلفين في الحقيقة.

2- النوع: هو كلي مقول على الكثرة المتفقة في الحقيقة في جواب ما هو؟

كالإنسان والذهب، فالإنسان يصدق على كثيرين متفقين بالحقيقة، مثل: محمد، واحمد، وعلي، ...الخ، فكل واحد منهم يصدق عليه أنَّه إنسان، وكذلك الذهب يصدق على الكثرة المتفقة الحقيقة، كالقرط، الخاتم، والسوار، ...الخ، فكل واحد منها يصدق عليه انَّه ذهب.

إذا فالنوع يشتمل على الماهية المشتركة بين كثيرين متفقين في الحقيقة.

والنوع قد يكون جنساً لأنواع تحته، والجنس قد يكون نوعاً لجنس أعلى منه، كالحيوان والنبات، فكل منهما نوع للجسم النامي وجنس لأنواع تحته.

3- الفصل: هو كلي يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه.

كسؤالنا: أيُّ مُمَيِّز للإنسان عن سائر أنواع الحيوان معبراً عن ماهيته؟

فيكون الجواب بأنَّه: ناطق، فالفصل مُمَيِّز للنوع عن بقية أنواع جنسه بجزء من ماهيته.

4- **الخاصة:** هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء تُمَيِّزه عن غيره.

كالضاحك بالنسبة للإنسان، إذ هو وصف خارج عن ماهية الإنسان خاص به لا يشاركه فيه غيره من أنواع الحيوان، فهو مميز للماهية خارج عنها خاص بها.

5- العرض العام: هو كلي يتناول صفة خارجة عن ماهية الشيء يشترك بها مع حقائق مختلفة الحقيقة.

كالمتحرك بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات، فهو وصف خارج عن ماهية الإنسان يصدق عليها وعلى غيرها، فيقال: الإنسان متحرك، والفرس متحرك، فهو مُمَيِّز عرضي تشترك فيه حقائق مختلفة الماهية، ومثله: المتنفس بالنسبة للإنسان وغيره.

هذه هي أقسام الكلي، وهناك تفصيلات إضافية بالنسبة إلى أقسامه وإليك هذه التفصيلات:

أقسام الجنس

ينقسم الجنس وهو النوع الأول من أقسام الكليات، باعتبار ترتبه وترقيه إلى:

1- جنس قريب: وهو ما تحته أنواع حقيقية وفوقه جنس، كحيوان، ويُسمى **الجنس السافل**، بمعنى أنَّه من حيث الماهية فإنَّ الإنسان والحيوان يكونان مشتركان من حيث الماهية، أما من حيث الجنس فإنَّه يندرج تحته الإنسان، والفرس، والإبل. ... الخ وهي أنواع حقيقية، وفوقه جنس وهو الجسم النامي؛ لأنَّه يشمل الحيوان والنبات.

2- جنس وسيط: وهو ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم النامي، فإنَّه يندرج تحت أجناس، فهو جنسٌ بالنسبة للحيوان والنبات، وفوقه جنسٌ، وهو الجسم، فإنَّه جنسٌ للجسم النامي (الحيوان، والنبات)، والجسم غير النامي (الجماد).

3- جنس بعيد: وهو الذي ما لا جنس فوقه وتحته جنس كالجوهر، ويسمى **الجنس العالي أو جنس الأجناس**، فإنَّه تندرج تحته أجناس وليس فوقه شيء، فيندرج تحته الجسم، والنامي، والحيوان، ولم يندرج هو تحت شيء.

أقسام الفصل

ينقسم الفصل إلى:

1- فصل قريب: وهو المُمَيِّز للماهية عمّا يشاركها في جنسها القريب.
كالناطق بالنسبة للإنسان، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عمّا يشاركها في جنسها وهو الحيوان.

2- فصل بعيد: وهو المُمَيِّز للماهية عن بعض ما يشاركها في جنسها البعيد.
كالحساس بالنسبة للإنسان بعيد، فإنَّه يُمَيِّز ماهية الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه البعيد كـ(النامي)، دون الجنس القريب كـ(الحيوان)، وبيان ذلك:
أنَّ (النامي) يُمَيِّز الإنسان عن الشجرة في جنسه البعيد، من حيث أنَّ كلاً منهما جسم نامٍ، ولكن الإنسان جسم نامٍ حساس، بخلاف الشجرة، فإنَّها جسم نامٍ غير حساس.
وفي الوقت نفسه فإنَّ (حساس) لا يُمَيِّز الإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب كالفرس والأسد، فإنَّ كلاً منهما حيوان حساس؛ لذا لم يصلح (حساس) مُمَيِّزاً للإنسان عن بعض ما يشاركه في جنسه القريب.

ثانياً: المقولات العشر:

لابُدَّ لطالب العلم أن تكون له معرفة بالمصطلحات المنطقية، ولاسيما المقولات العشر التي وضعها (أرسطو)، وتمثل هذه المقولات الأجناس العليا، ويقع تحتها جميع المخلوقات؛ لأنَّ الموجودات من حيث هي تُقسم إلى: جواهر وأعراض، فالجوهر هو: ما لا يحتاج في

وجوده إلى شيءٍ آخر يقوم به، وأما العرض فهو: صفة من صفات الجوهر، ولا يمكن أن يوجد لوحده مستقلاً، ومن الجوهر والعرض تتكون هذه المقولات العشر، ورأسها الجوهر، وباقي المقولات وهي تسعة، إنَّما هي أعراض.

وقبل الخوض في بيان هذه المقولات لابد أن **نعرِّف المقولة:**

وهي معنى كليّ يُمكن أن يدخل محمولاً في القضية، وهي لا تخرج عن أحد أقسام الكليات أو الألفاظ الخمسة التي سبق بيانها، وهذه المقولات هي:

1- **الجوهر:** وهو أول الرؤوس العشرة، وهو القائم بنفسه، القابل للمتضادات، فهو حامل لبقية المقولات العشر، وهي محمولة فيه، وهو القائم بنفسه، وهي غير قائمة بأنفسها.

والجوهر يقسم إلى قسمين:

أ- **الجوهر الحق الأول:** زيد وعمر، وكتاب خالد، وثوب علي، وفرس أحمد.

ب- **الجواهر الثواني:** وهي الأجناس والأنواع، مثل: حي، إنسان، جماد، ...الخ.

والجواهر لا ضد لها ولا أشد ولا أضعف أي: لا يكون إنسان أضعف من إنسان آخر، وإنَّما يقع التضاد والأشد والأضعف في بعض الكيفيات.

2- الكم: وهو كلُ معنىً حسُن فيه السؤال بـ(كم)، ويقع الكم على سبعة أنواع وهي: العدد، والجِرم، والسطح، والخط، والمكان، والزمان، والقول.

وهو على قسمين:

أ- **الكم المتصل**، مثل: الجِرم، والسطح، والخط.

ب- **الكم غير المتصل**، مثل: القول، والزمان.

3- **الكيفية:** وهي كلُ معنىً حسُن فيه السؤال بـ(كيف)، والكيفية، هي: كلّ ما تعاقب على الأجسام من صحة أو سقم أو غنى أو لون، ...، ويدخل في باب الكيفية أعراض النفس، من: عقل، وشجاعة، وجبن، وغباء ...الخ.

4- الإضافة: هي نسبة شيئين متجانسين، ويكون ثبات كل واحد منها بثبات الآخر، يدور عليه ولا ينافيه، وهي على قسمين:

أ- **نظير، مثل:** الأخ والأخ، والصديق والصديق .

ب- **غير النظير، مثل:** الأب والأبن، والزوج والزوجة.

5- الزمان: وهو ما حسُن فيه السؤال بـ(متى)، وهو مدة وجود الجِرم ساكنا أو متحركاً، وينقسم الزمان إلى: ماضٍ وحال ومستقبل.

6- المكان: وهو ما كان جواباً عن السؤال بـ(أين)، فنقول: أين علي؟ فنجيب: إنَّه في المسجد أو في السوق.

7- النصبة: هي نوع من أنواع الكيفية إلا أنَّها تخصُّ هيئة المتمكن في المكان، كقيامه أو قعوده، أو اضطجاعه.

8- المِلك: وهو من باب الإضافة، إلا أنَّه قد خُصَّ بهذا الاسم ما كان من الإضافة متملكاً للجوهر، كالأموال وما شابهها.

9- الفاعل: الفعل تأثيره يكون من الجرم المختار، أو المطبوع في جِرم آخر، مثل: فعل النَّار في الماء، فالنَّار فاعل تؤثر في الماء فتسخنه أو تبخره.

10- المنفعل: وهو المُتهّيء لقبول الفعل، فالماء في المثال السابق منفعلٌ فيسخن ويتبخر.

ثالثاً: بيان الكل والكلية والجزء والجزئية:

اهتم أهل المنطق بالمصطلحات، ومن بين هذه المصطلحات بيان الكل والكلية والجزء والجزئية، فكان لابُدَّ من بيانها؛ لكي يتسنى للطالب العلم معرفتها، قبل الشروع في مسائل أخرى:

1- الكل: هو الحكم على مجموع أفراد لا يستقل كل واحد منهم بالحكم، نحو كل بني تميم يحمل الصخرة العظيمة، أي مجموعهم لا جميعهم إذا قد يوجد فيهم من لا يقدر عليها.

2- الجزء: هو ما تركب منه ومن غيره الكل، كالسقف للبيت.

3- الكلية: هي الحكم على جميع الأفراد فرداً فرداً، مثل قوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**﴾.

4-الجزئية: هي الحكم على بعض الأفراد، مثل: بعض الحيوان ليس بإنسان.

المبحث السادس
مقاصد التصورات (المعرّفات وشروطها)

أولاً: معنى المعرِّف وأقسامه:

أ- معنى المعرِّف: هو ما يُقال على الشيء لإفادة تصوره بوجه ينطبق عليه ويُمَيِّزه عن جميع ما عداه، ويُطلق عليه أيضاً: القول الشارح.

ب- أقسام المعرِّف:

يُقسم المعرِّف إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: التعريف بالحدّ، والتعريف بالرَّسم، والتعريف باللَّفظ، ويُسَّمى كل من التعريف بالحدّ والرَّسم تعريفاً حقيقياً.

وأُلحق بهذه الثلاثة قسمان آخران: التعريف بالمثال، والتعريف بالتقسيم، فصارت خمسة أقسام، وفيما يأتي بيانها:

القسم الأول: التعريف بالحدَّ: وهو ما دل على المعرِّف بذاتياته.

وينقسم إلى: الحدّ التام، والحدّ الناقص.

1- الحد التام: وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس القريب والفصل القريب.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ناطق، وسُمِّيَ حدّاً تامَّاً؛ لأنَّه تناول تمام التعريف، إذ تناول الإنسان بأنَّه حيوان ناطق، وذلك لأنَّ الإنسان يندرج تحت جنس الحيوان، والفصل القريب يتناول جزء الماهية المُمَيِّز للنوع عما يشاركه في جنسه، فكونه ناطق فصل مُمَيِّز لنوع الإنسان عن بقية أنواع جنسه (الحيوان)، بجزء ماهيته، أي: كونه ناطق.

2- الحد الناقص: وهو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والفصل القريب، أو بالفصل القريب فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ناطق، أو تعريفه بأنَّه: ناطق.

القسم الثاني: التعريف بالرَّسم: وهو ما دلَّ على المعرَّف بشيء من ذاتياته وخاصياته، أو بخاصياته فقط. وينقسم إلى: الرَّسم التام، والرَّسم الناقص.

1- الرَّسم التام: هو ما دلَّ على المعرِّف بالجنس القريب والخاصة.

كتعريف الإنسان بأنَّه: حيوان ضاحك.

2- **الرَّسم الناقص:** هو ما دلَّ على المعرَّف بالجنس البعيد والخاصة، أو بالخاصة فقط.

كتعريف الإنسان بأنَّه: جسم ضاحك، أو تعريفه بأنَّه: ضاحك.

<u>ملاحظة مهمة:</u>

مما سبق نلحظ أنَّ مدار الحدية كون المُمَيِّز ذاتياً، ومدار الرَّسمية كون المميز عرضياً، ومدار التمامية الاشتمال على الجنس القريب.

القسم الثالث: التعريف باللفظ:

هو بيان معنى اللفظ بلفظ آخر مرادف له أوضح منه وأشهر عند السامع.

مثل تعريف: البر بأنَّه القمح، والليث بالأسد، والسجنجل بالمرأة.

القسم الرابع: التعريف بالمثال: وهو بيان معنى الشيء بذكر مماثله، فمثال الشيء خاصة من خواصه.

كتعريف الاسم بأنَّه: ما أشبه لفظ زيد أو عمرو.

القسم الخامس: التعريف بالتقسيم: وهو بيان معنى الشيء بذكر أقسامه، فأقسام الشيء خاصة من خواصه، كتعريف الكلمة بأنَّها: اسم، وفعل، وحرف.

ثانياً: شروط التعريف:

هناك جملة من الشروط لابُدَّ من مراعاتها عند التعريف، وفيما يأتي أبرزها:

1- أن يكون التعريف جامعاً (مطرداً): وهذه الكلمة عند جمهور المناطقة يعبرون عن الجمع بالاطراد، أي جامعاً لأفراد المعرَّف كلها بحيث لا يخرج عنه شيء منها، فلا يصح تعريف الحيوان بالناطق؛ لأنَّه غير جامع لجميع أفراد المعرَّف.

2- أن يكون التعريف مانعاً (منعكساً): بحيث لا يدخل في المعرَّف ما ليس من أفراده، فلا يصحُّ تعريف الإنسان بالحيوان؛ لأنَّه غير مانع من دخول أفراد غير المعرَّف في التعريف.

3- أن يكون التعريف بما هو أوضح وأجلى من شيء المعرَّف، فلا يصحُّ التعريف بما هو أخص وأبعد من الشيء المعرَّف، كتعريف الذهب بالعسجد، ولا يصحُّ التعريف بما يساوي الشيء المعرَّف بالموضوع كتعريف الإنسان بأنَّه بشر.

4- أن يكون التعريف خالياً من المجاز بلا قرينة تُعيِّن المراد، فلا يصح تعريف العالِم بالبحر إلا بقرينة تُبيَّن ذلك، كأن تقول: فلان بحر يُعلم الناس.

5- أن يكون التعريف خالياً من الألفاظ المشتركة بلا قرينة تُعيِّن المراد فلا يصح تعريف الشمس بأنَّها عينٌ إلا إذا وجدت قرينة مُعيِّنة، كأن نقول: عين مضيئة في كبد السماء.